

## وليد نويهض\*

### فوضى مرحلة التعددية القطبية

هل تساهم مرحلة تعددية الأقطاب في جرجرة العالم إلى فوضى دولية؟ هذا احتمال وارد، بل يُرجَّح أن تدخل الدول الكبرى في فترة تجاذب قد تؤدي إلى مواجهات إقليمية تزعزع ما تبقى من استقرار في منطقة الشرق الأوسط.

إلى الورا، كما أنه تجاوز حقبة القطب الواحد الذي استفاد من مرحلة انهيار الحرب الباردة، ولم ينجح في المحافظة على إدارة منظومة السلم البارد. وبسبب تسارع وتيرة الانتقال من حقبة إلى أخرى كان من المنطقي أن يدخل العالم في لحظة فوضى تحتاج إلى وقت كي تتوضح معالمها السياسية على أرض الواقع.

نوع من الغموض الأيديولوجي بات يسيطر على هوية النزاعات. وهناك جانب من تداخل المصالح أخذ يفرض شروطه الميدانية على القوى الكبرى، الأمر الذي ساهم في تكوين استراتيجيات متقلبة في مواقفها ومواقعها، تظهت مؤخراً في اختلاف قراء دول الاتحاد الأوروبي للاتفاق النووي عن مواقف الولايات المتحدة.

هناك جملة أسباب أدت دوراً في دفع المنظومة الدولية إلى اللون الرمادي الذي

### هناك

عدة أسباب تعزز فرضية

الانزلاق نحو مزيد من

الفوضى على المستوى الدولي، لكن السبب الرئيسي يكمن في عدم توافر ضمانات قانونية تضبط إيقاع مسار منظومة العلاقات الدولية، وخصوصاً أن هيئة الأمم المتحدة (مجلس الأمن) كانت سابقاً هي التي تقوم بمهمة الوسيط الذي يؤدي دور الضامن لتوازن المصالح سواء في حقبة الحرب الباردة (الثنائية القطبية)، أو في حقبة انهيار المعادلة الدولية وتفرد الولايات المتحدة باتخاذ القرارات من دون عودة إلى المرجعية الأممية.

الآن لم تعد تلك الفترة الانتقالية قائمة. فالعالم تجاوز مرحلة الاستقطاب الثنائي، وبات هناك صعوبة في إعادة عقارب الساعة

\* صحافي وكاتب لبناني في الشؤون الدولية.

بالقدرة على التحايل على القوانين أو التلاعب بموازن العدالة. هذا هو بالضبط القانون الطبيعي الذي لا يحترم الحد الأدنى من الحقوق التي يجب أن يضبطها القانون المدني السياسي.

من ينظر إلى المشهد الدولي يلاحظ هذه الصورة الرمادية:

الولايات المتحدة أخذت تتراجع بعد أن فقدت كثيراً من اعتباراتها الخاصة، ولم تعد تمتلك تلك القدرات التي كانت تعطيها سابقاً تلك المؤهلات التي تخولها القيام بدورها في صوغ السياسات الدولية.

روسيا الاتحادية التي نجحت في النهوض من تحت أنقاض الاتحاد السوفياتي شرعت تستعيد دورها السابق متحررة من تلك الضمانات والقيود الأيديولوجية التي كانت تلتزم بها في حقبة الحرب الباردة.

أما منظومة الاتحاد الأوروبي التي حاولت أن تؤدي دور البديل المفترض لانكسار معادلة توازن القوة في تسعينيات القرن الماضي، فباتت مهددة بالانفراط بعد أن فشلت في تكوين صورة معقولة توفر الاطمئنان للقوى الصاعدة في العالم الثالث.

أمام هذه الفوضى الدولية الثلاثية الأبعاد، باتت الاحتمالات مفتوحة على مزيد من الحروب الإقليمية وعدم الاستقرار.

فالفوضى تبدأ بغياب القانون، وعدم احترام قرارات المرجعية الدولية، والمبالغة في الاعتماد على القوة، والإفراط في اللجوء إلى حق النقض (الفيتو) واستخدام الموثيق التي تجيز الامتناع من القبول بالحد المعقول لتوازن المصالح، وذلك لأهداف وغايات تؤدي الأطراف الأخرى.

الفوضى دائماً تبدأ من الأعلى (الفوق)، ثم

بات يسيطر على توجهات القوى الكبرى في هيئة الأمم المتحدة التي تأسست في ضوء نتائج الحرب العالمية الثانية. فالحرب الساخنة ساهمت في توليد الحرب الباردة، وبات صراع الدول يخضع لتفاهات أحياناً، وأحياناً أخرى لتوازنات يتم التفاوض أو التواجه بشأنها في المساحات الممتدة في دول العالم الثالث.

الآن، غابت تلك الصورة عن واجهة أو أروقة الأمم المتحدة، ولم تعد القوى الكبرى تكثر كثيراً لقرارات تلك المرجعية الدولية. وعدم الاهتمام بوظيفة تلك الهيئة يعني سياسياً تراجع دورها، وتراجع دورها يعني أيديولوجياً عدم الحاجة إليها، وعدم الحاجة إليها يعني ميدانياً الانزلاق نحو مزيد من الفوضى بهدف إعادة تأسيس منظومة علاقات بديلة تستنبط قوانينها من ساحات الصراع.

ماذا يعني هذا الاحتمال؟ باختصار إنه بداية ارتداد من طور حكم القانون إلى طور العودة إلى حكم الطبيعة أو اللاقانون مثلما أشار مراراً توماس هوبز في فلسفته.

قانون الطبيعة هو قانون الوحش وحرب الجميع على الجميع وضد الجميع، بسبب انعدام المسؤولية وعدم وجود مرجعية عليا تضبط انجرار الناس نحو الدفاع عن مصالحهم من دون ضوابط سياسية مدنية تهدب الطموحات، وتضعها في إطار يحترم توازن المصالح. وهذا ما بدأ يتمظهر الآن في لوحة قرارات الأمم المتحدة. فالقرارات كثيرة، لكنها في مجموعها تخضع لاستثناءات تمنع على القوى المعنية بها تنفيذها. وعدم التنفيذ يعني ترك الأمور مفتوحة أمام الطرف الأقوى على الأرض، أو لصاحب القوة الذي يتمتع

في موقع يعطيها ذاك الغطاء الشرعي لتصفية أقلية معينة، واقتلاع المسلمين الروهينغا من بلدهم بذريعة مكافحة الإرهاب من دون اكتراث لوجود حقوق مدنية وعدالة إنسانية.

يمكن إضافة عشرات الأمثلة التي تؤكد غياب المرجعية الدولية، والضعف الذي تعانيه قراراتها، فضلاً عن عدم قدرة القوى المتضررة أو المعنية بها على الاستفادة منها. كذلك أعطى بعض تلك القرارات فرصة للتهرب من عدم تنفيذها بذريعة أنها غير صادرة عن الفصل السابع. وحين تكون القرارات لا تلزم القوة القاهرة على القبول بها، فإنها تتحول قانونياً إلى مجرد بيانات صحافية تؤشر إلى الواقعة من دون أن يكون للقوى الضامنة حق التدخل لتعديلها أو تطبيقها.

هذا يمكن رصده بدءاً من "ال" التعريف في القرار ٢٤٢ الذي صدر في سنة ١٩٦٧ تحت الفصل السادس (غير ملزم)، الأمر الذي أعطى إسرائيل ذريعة للتحايل والمماطلة والتهرب من المسؤولية التنفيذية حتى أصبحت الضفة الغربية والقدس تابعة للاحتلال... وصولاً إلى إقدام أميركا على تفويض العراق وتحطيمه في حرب ٢٠٠٣ من دون إذن يبرره القانون الدولي، أو انتباه لاحتمال حدوث تداعيات لا تزال المنطقة العربية ودول الجوار تدفع ثمن نتائجها.

ربما تكون هذه الأفعال كلها مقصودة، فهي تلبي حاجات استراتيجيات دولية تريد تفويض دول "الشرق الأوسط" ودفعها إلى التلاشي والغياب عن الساحة الإقليمية. وقد تكون المسألة السورية هي المثال العياني لتلك السياسة، إلا إن النتيجة العامة لجميع التداعيات ستكون انشطار الدول إلى شظايا أهلية تعيد تشكيل قانون الغابة (الطبيعة)،

تأخذ بالهبوط إلى الأدنى فالأدنى، وصولاً إلى قانون الطبيعة (شريعة الغاب) الذي حذر الفلاسفة من العودة إليه، لأنه يشجع على سياسة الحرب الدائمة.

عدم احترام القوى الكبرى للمرجعية الدولية يعني عملياً دفع مختلف الأطراف إلى تجاوز السقف القانوني الضامن لتوازن المصالح، والانخراط الدائم في حروب عبثية لا تستقر إلا بعد تغيير الخرائط الديموغرافية وتشكيل رسومات (لوحات) تخضع ألوانها لمنطق قانون القوة الغاشمة.

مثلاً حين يطيح الرئيس الأميركي دونالد ترامب بقرارات الأمم المتحدة، ولا يحترم تلك الاعترافات المتصلة بمصير مدينة القدس وهويتها، ولا يعطي الاهتمام لتلك التحذيرات التي صدرت عن عواصم الاتحاد الأوروبي والدول العربية والإسلامية، تصبح المرجعية الدولية لا قيمة سياسية لها، الأمر الذي يعطي الأطراف الأخرى فرصة للسير في اتجاه آليات المنطق الذي يسمح لها بالتفرد وعدم القبول بمبدأ توازن المصالح.

وحين تستخدم واشنطن مجلس الأمن لتعطيل قرارات تدين العدوان الإسرائيلي على غزة، وتمنع الدول من الاحتجاج على تعمّد قتل متظاهرين بمناسبة مسيرة العودة، تصبح المرجعية الدولية مجرد غطاء للتهرب من المسؤولية القانونية وضمّان حقوق الضعفاء في معادلة موازين القوى.

وأيضاً حين يطيح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بالنداءات الدولية، ويستخدم حق الفيتو (١٢ مرة) لتعطيل قرارات مجلس الأمن بشأن الأزمة السورية، تصبح الطريق مفتوحة أمام سياسة الأرض المحروقة. حتى الدول الصغيرة (بورما مثلاً) تصبح

الميدانية، وتلك العينة في ترتيب اقتصادات الدول التي ذكرها تقرير مصرف HSBC الذي صدر في نهاية سنة ٢٠١٠، وأشار إلى تلك التحولات الجارية بناء على توقعات استندت إلى تصورات رقمية (حسابات، ونسبة النمو السكاني، وتطور القوى العاملة)، يرجح أن ترسم معالمها في النصف الأول من القرن الجاري.

ماذا يقول التقرير عن مسار المتغيرات؟

استند التقرير إلى إحصاءات وعينات ومقارنات امتدت بين سنتي ١٩٧٠ و ٢٠١٠ ليبنى توقعاته لسنة ٢٠٥٠. فالغرب عامة، وبحسب قراءات الأرقام، سيبقى في الموقع الأول بفارق نسبي بسيط، بينما سيتقدم الشرق خطوات نوعية ترفع الصين إلى المكان الأول، والهند إلى المرتبة الثالثة. وستتقدم دول الجنوب وتشرع في منافسة الشمال، إذ ستحتل البرازيل المركز السابع والمكسيك الثامن وفرنسا التاسع وكندا العاشر، وستأخذ تركيا الموقع الحادي عشر، وتأتي بعدها إيطاليا وكوريا الجنوبية وإسبانيا وروسيا. خلال ٤٠ عاماً قفزت الصين من المرتبة ١٨ إلى الثالثة، وانتقلت الهند من المرتبة ١٦ إلى الموقع الثامن في القائمة. وبناء على عينات العقود الأربعة الماضية، فإن تقرير HSBC يبني توقعاته لصورة الأرض الاقتصادية في سنة ٢٠٥٠ (بعد ٤٠ عاماً)، وهي لن تكون مشابهة لقائمة توزيع الدول في سنة ٢٠١٠. وستكون في صدارة مجموعة الثلاثين ١٢ دولة من قارة آسيا، و٨ دول من أوروبا، و٥ دول من أميركا الجنوبية، بينما ستراجع الولايات المتحدة إلى الموقع الثاني لتحل الصين مقعدها الأول. إذا صحَّ هذا التوقع، فإن العالم سيكون

وتدفع الناس دفعا إلى الخروج على الطاعة وعدم القبول بالأمر الواقع ومحاولة تغييره مجدداً... الأمر الذي يشجع على الاستمرار في سياسة الحرب الدائمة.

تبدأ الحرب عندما تصبح المرجعية الدولية لا وظيفة قانونية لها سوى إصدار البيانات من دون قدرة على التوصل إلى صيغة قرار ملزم، وهو ما يؤدي إلى التراجع ثم التراجع إلى أن تفقد الدول حاجتها إليها. وحين تفقد الأمم المتحدة موقعها وتخسر دورها، تخرج اللعبة الدولية عن قواعدها السياسية، وتنزل القوى الكبرى في اتجاه اعتماد منطق القوة الغاشمة لتعديل الموازين وكسر الحقوق وتحطيم العدالة. وحين تعجز الشعوب التي تطالب بالحرية والمساواة وتداول السلطة عن نيلها أو كسبها في إطار القانون المدني، يصبح الخروج على السياسة واللجوء إلى العنف هما القانون الطبيعي البديل الذي تضطر إلى اعتماده خوفاً من الانزلاق إلى الأسوأ.

هذا هو الحاصل العام الذي وصلت إليه شعوب المنطقة منذ سنة ١٩٩١ عندما اعتمدت الدول على قوة خارجية لإعادة إنتاج موازين القوى في إطار لحظة انهيار الحرب الباردة، وتنمّر الولايات المتحدة في سياساتها الدولية.

الآن اختلف الوضع، فالولايات المتحدة التي تراجعت حصتها الإنتاجية في الاقتصاد العالمي من ٤٨٪ في مطلع خمسينيات القرن الماضي إلى ١٨٪ في مطلع القرن الجاري، لم تعد قادرة على القيام بمهامها الخاصة والخروج على الإجماع الدولي.

إن تراجع الولايات المتحدة من موقع الصدارة السياسية له علاقة بموازين القوى

يعاني الآن إرهابات التخبط السياسي بسبب سرعة وتيرة المتغيرات في أقل من ثلاثة عقود، يحتاج إلى فترة زمنية كي يستقر على صورة أخذت تتشكل معالمها، لكنها كما يبدو ستكون مغايرة عن تلك التي تبلورت هويتها بعد تلاشي حقبة الثنائية والأحادية.

ستكون المنطقة العربية، ومحيطها الأفرو - آسيوي، في طليعة الأقاليم التي ستعرض لمزيد من الاهتزاز كونها تقع في وسط منطقة التجاذب القطبي الذي بدأ يتشكل على قاعدة تعددية الاختيارات السياسية. وبسبب غموض الصورة البديلة يرجح أن تستمر حال الفوضى الانتقالية إلى أن يتبلور النموذج الدولي الذي لم يعد يتمتع بمرجعية قانونية سياسية مدنية.

لا شك في أن تعدد النماذج أفضل من الثنائية والأحادية، لكنه في النهاية الأكثر صعوبة، لأن السلطات العربية المتأزمة في كياناتها وأبنيتها ستكون في طليعة الدول القابلة للتصدع والانحيار. وما شاهدناه ونشاهده من تفكك سياسي - أهلي على امتداد المساحات العربية من المحيط إلى الخليج ليس سوى بداية، أما النهاية فلن تكون واضحة قبل أن ترسم صورة المثال (النموذج) الذي خرج من القمقم ويحتاج إلى حاضنة دولية لم تعد موجودة كما كان الأمر في مرحلة الحرب الباردة التي تجاوزها الزمن منذ ثلاثة عقود. فالتعددية الآن في خطواتها التمهيديّة (التأسيسية)، وهي في حال فوضى يرجح أن تأخذ مداها الزمني قبل أن تستقر على نسق معقول يعكس فعلياً تلك الصورة المتبادلة بين واقع متأزم وسلطة تكثف ما تفرزه التناقضات من متغيرات واقعية تتمظهر في كثير من المحطات

أمام متغيرات ستعكس على خطوط التجارة الدولية وحقول الاستثمار وتقاسم الدول لمناطق النفوذ والتنافس على التحكم في القرار الدولي، الأمر الذي سيكون له تأثيره في موازين القوى ودور الدول الصاعدة في إعادة هيكلة صورة الأرض السياسية.

لا شك في أن هناك متغيرات، لكن صورة البديل لن تتوضح، وهو ما سيدفع علاقات الدول إلى مزيد من التأزم، وعدم الاعتراف بقوة الآخر، ورفض القبول بالحدّ المعقول لتوازن المصالح وما تنتجه الأمم المتحدة من قرارات أو بيانات.

نحن نمر الآن بمرحلة رمادية تتحكم فيها سياسات تحركها الدول من خارج إطار المرجعية الدولية... وهذا يعني ترجيح الفوضى على الاستقرار، والخروج من القانون المدني إلى الطبيعي الذي تسوده عادة مرجعيات قطبية وتعدديات في الأمزجة والأهواء. فالقانون في هذه المحطة ليس للقوة فقط، بل للفوضى أيضاً. والمشاهد التي نراها يومياً في بورما والعراق وسورية وليبيا وفلسطين وغيرها هي الدليل على غياب مرجعية قابضة، ونمو قوى تبحث عن دور في معادلة دولية لا تزال في طور صوغ هوية تحتاج إلى فترة طويلة من الفوضى كي تستقر على عنوان واضح المعالم.

في هذه الحال تصبح السلطة، بصفقتها التكتيف السياسي لتناقضات الواقع، هي الطرف الأكثر استعداداً للانحيار حين تبلغ الأزمة طور الانفجار. لذلك يرجح أن تتواصل عمليات التفكك في الأقاليم التي تفتقر إلى إمكانات التكيف مع التحولات الدولية وما تفرزه من انقسامات قطبية بدأت تنتقل من مرحلة الأحادية إلى التعددية. فالعالم الذي

هناك مرحلة انتقالية تحتاج إليها، كما يبدو، الدول الكبرى كي تتمكن من استعادة وظيفتها، وذلك من ضمن شروط أخذت ترسم صورتها مجموعة قوى تتنافس على أخذ المبادرة في ظل غياب القانون المدني والمحكمة الدولية وعدم وجود إطار سياسي - دستوري للمحاسبة. وهذه المرحلة الانتقالية لا يمكن تحديد فترتها الزمنية قبل أن تتوضح معالم الطريق وهويته الأيديولوجية والجيوسياسية من الصين إلى أوروبا. ■

بأشكال عنفية لا ضابط لها بسبب غياب السلطة العليا وضمور دور الأمم المتحدة وقراراتها، معطوفة على فراغ دستوري يعطل إمكانات المراقبة واحتمالات المحاسبة. المرجعية الدولية على الرغم من سلبياتها وانحيازاتها، تبقى أفضل من اضمحلال وظيفتها القانونية المدنية وما تنتجه من انقسامات تدفع بالعلاقات إلى طور متدنٍ من الانحطاط السياسي المرتكز على جزئيات هي أقرب إلى حال "التوحش" الطبيعي في رؤية الإنسان إلى الآخر.

يصدر قريباً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

غزة:

التاريخ الاجتماعي تحت الاستعمار البريطاني

١٩٤٨ - ١٩١٧

أباهر السقا